مجلة الإحياء، المجلد: 20، العدد: 25، جوان 2020، ص - ص: 783 – 798
الترقيم الدولي: 1112-4350 الترقيم الدولي الإلكتروني: 2588-2406

المواطنة والتجاوز من أجل ترسيخ الحوار والتعايش المشترك - الجزائر أنموذجا -

Citizenship and Transgression in Order to Consolidate Dialogue and Coexistence - Algeria as a Model

د. عزالدين بشقه[1] **د. مختار بروال**
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية - جامعة باتنة1
azzeddine.bechka@univ-batna.dz mokhber75@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2019/07/30 **تاريخ القبول: 2020/06/02**

الملخص:

في عالم جديد تحكمه مظاهر العولمة، ويستظل تحت مظلة المؤسسات الدولية التي تشرع وفق نزعة إنسانية، تجد الدول الوطنية نفسها أمام فرص تعبر بالأنماط والقوالب الاجتماعية والثقافية التقليدية إلى رؤى جديدة تتكيف بها مع المعطى العالمي وتوفر فرص التناغم لأفرادها ضمن شروط المواطنة.

لقد تمكنت الدولة الوطنية الجزائرية (دولة الاستقلال) في منعطفات تاريخية أن تتجاوز أشكال التقوقع المذهبي والعرقي، حيث دفعت عبر تشريعاتها في مختلف المستويات إلى تكريس نمط جديد من العلاقة بين الأفراد من جهة وبين المجتمع والدولة من جهة أخرى، وذلك عبر تنظيم التناغم داخل التعدد الثقافي الذي يعتبر حجر الزاوية في كل مسعى للحوار والتعايش السلمي ومصدرا رئيسيا للاستقرار والتنمية المستدامة.

تتناول هذه الورقة خطوات رصينة للدولة الوطنية الجزائرية لتعزيز معنى التعدد اعترافا وممارسة قصد ضمان العيش المشترك بداية من الحوار إلى بناء المواطنة الفعلية.

الكلمات المفتاحية: التجاوز؛ المواطنة؛ الحوار؛ التعايش المشترك.

Abstract:

In a new world dominated by globalization, and under cover of international institutions that proceed according to a human tendency, national states find themselves in opportunities of passing through traditional social and cultural patterns to new visions adapted to the

[1]- المؤلف المرسل.

world and providing opportunities for harmony among their members within the conditions of citizenship.
The Algerian national state has managed to transcend the forms of sectarian and ethnic confinement. Through its legislation at various levels, it has instilled a new style of relationship between individuals on the one hand and between society and the state on the other, through the organization of harmony within multiculturalism, wich is The cornerstone of every endeavor for dialogue and peaceful coexistence and a major source of stability and sustainable development.
This paper deals with concrete steps for the Algerian national state to promote the meaning of pluralism in recognition and practice in order to ensure coexistence from dialogue to the building of effective citizenship.
Key words: Transgression, citizenship, dialogue, co-existence.

مقدّمة إشكالية:

أمام أحادية التكوين المجتمعي للشعوب والأمم، تكابد بعض الدول جهودا جبارة عبر المناهج والاعتماد المالي الضخم لترسخ مبادئ إنسانية قائمة على التنوع البشري حتى تتمكن من تفعيل تناغم أفراد شعوبها مع شعوب العالم، في المقابل توجد أمما أخرى لها من الموروث المتعدد ما يكفيها فقط لتُفعل معنى التعدد الثقافي وأهميته في الوطن الواحد لتعطي لمواطنيها البعد الإنساني العالمي، ذلك هو حال الكثير من الدول العربية والإسلامية، ومن بينها الجزائر.

من القبيلة إلى الدولة، من روابط الدم والأصل إلى رابطة الاحتكام لوحدة القانون والهرم التراتبي للسلطة التي تنبثق من عقد اجتماعي، شارك فيه الكل ليعطوا القيمة الكافية لأداء الواجب، ليأخذوا من نفس المورد بقيمة الحق المتساوي، انبسطت الدولة الحديثة على مفهوم المواطنة تلبية لرغبات أفرادها وتحقيقا لمصلحة الوجود المشترك.

تقتضي بناء الغيرية"Altérité " في تصور المواطن عبر مخياله الاجتماعي الولوج إلى عالم البناءات المعرفية وكيفية تصور الآخر، ومن

خلالها كيف يتقاسم الفضاءات المادية (المساحات المشتركة) ورمزيتها عبر ما تنوء به سلوكياته اليومية في التعبير والحركة داخل الحيز المشترك.

فالغيرية كما يعنى بها الفكر الغربي ذات علاقة اشتقاقية بالفعل (Altérer) والاسم (Altération) وتعني فساد الشيء وتغيره، كما ترتبط اشتقاقاته بكلمة (Altérance) التي تفيد التعاقب والتداول وتنطوي على السلب حيث الأنا لا يفهم إلا بوصفه سلبا ونفيا للآخر[1]، لكن هذا المفهوم يصبح لا معنى له في علم النفس حيث يعني الشعور بالحب تجاه الآخر وإنكار الذات[2].

لم يعد في لغة الإنسان الحديث خصخصة الفضاء تابعا للمنطق المشاع، ولم تعد حياة التجربة انعكاسية بقدر ما عبرت حدود الأنا، ليس في حدود التقاسم المشترك المنظم تشريعيا عبر الفقه والعرف، بل أضحى المكان والزمان يسعان مفهوم الإنسانية متجاوزا حدود العرق والنسل واللون.

من المركزية حول الذات إلى مفهوم إدارة الجموع في الحقل الجغرافي المتعدد، كان حظ الجزائر شيقا من التعدد، بتنوعها الثقافي المعتبر، حيث شكلت قاعدته التنوع العرقي (عربي، أمازيغي) من جهة وتنوعا هائلا في أنماط الثقافات الفرعية من المنظور الجغرافي.

ومن قبيل سياسات الاعتراف المؤسس على شكل ديمقراطي للتعددية الثقافية، كان لزاما للدولة الجزائرية الفتية (دولة الاستقلال) أن ترفع التحدي من أجل سياسات ثقافية عبر الدساتير والقوانين التي تأخذ بعين الاعتبار الاختلافات الثقافية التي تسمح ببناء شكل جديد للمواطنة المتعددة الثقافات في عالم متنوع باعتبار التنوع الثقافي ركيزة أساسية في التنمية البشرية، فلا استقرار ولا تنمية دون توسيع دائرتها لتحمل البعد الثقافي المتعدد.

انطلاقا من منهج تحليلي لأبعاد ترسيخ الحوار والتعايش المشترك يحاول هذا المقال ومن منظور استقرائي الإجابة عن التساؤل: هل استطاعت الدولة الجزائرية الفتية في مسيرتها إرساء هذين المفهومين عبر بناء المواطنة الفعلية وتجاوز العوائق العرقية والمذهبية في عالم شديد الاستقطاب؟

1- المواطنة والتجاوز: يقتضي التجاوز العبور نحو الآخر، ولا يمكن فهمه إلا بذات أخرى مماثلة تقاسم الحيز المكاني والزماني للذات العارفة، وفي

رحلة البحث عن العلاقة المعرفية بين القطبية: الذات (الإنية) والآخر (الغيرية)، لا يكمتل ولا يتحدد معنى الأولى إلا عن طريق جدلها مع الثانية[3].

أما مفهوم المواطنة الذي استقر في الفكر السياسي المعاصر فهو مفهوم تاريخي شامل ومعقد، لأن الفكر السياسي إنما ينتج انطلاقاً من حراك اجتماعي معقد تتحكم فيه السيرورة التاريخية، لذا تتخذ إنتاجاته القانونية والثقافية مسارا تكوينيا بنائيا، كما أن ترجمة الإنتاج الحضاري عملّيا من خلال الدولة؛ يتخذ أبعاداً متشابكة يصعب معها نفي حضور مجموع القيم المشكلة لتلك الحضارة، بما فيها العقائد والمتغيرات السوسيو- ثقافية، والمتغيرات العالمية.

والمواطنة باعتبارها التزامات متبادلة بين الأشخاص والدولة، فإن الشخص فيها يحصل على حقوقه المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية نتيجة انتمائه لمجتمع معين، وعليه في الوقت ذاته واجبات يتحتم عليه أداؤها[4] .

في المجتمعات المتعددة الأعراق والديانات والتي تتباين فيها الثقافات يستلزم على الدولة أن تجتهد في وضع قوانين ضمن تشريعاتها تضمن بها انتشار العدل والمساواة بين مواطنيها، ومن أجل الوصول إلى هذا الهدف كان لزاما على الدولة الجزائرية كأنموذج أن تتجاوز الانزواء والانحصار في مجالات ضيقة إثنية ومذهبية حيث يتحدد التجاوز ليس بمنطق التخلي ولكن بالعفو الذي يغدق على من تحت وصايته الإفراط في الزيادة[5] . تلك الزيادة التي ترفع من قيمة الفرع والمتدني ضامنة في نفس الوقت مصلحة الأغلبية ضمن تناغم الوحدة التي يتشكل فيها الكل(المجتمع).

إن المواطنة الحقيقية والتي تلخصها تشريعات الدولة في دستوره حيث الحرّيّات الأساسيّة وحقوق الإنسان والمواطن مضمونة، وتكوّن تراثا مشتركا بين جميع الجزائريّين والجزائريّات، من واجبهم أن ينقلوه من جيل إلى جيل أي يحافظوا على سلامته، وعدم انتهاك حُرمته[6]. حقوق الإنسان تلتقي مع حرية التدين حيث لا مساس بحُرمة حرّيّة المعتقَد، وحُرمة حرّيّة الرّأي، وحرية ممارسة العبادة مضمونة في ظل احترام القانون[7]. هاتان الحريتان كفيلتان بنشوء أعظم رابطة بين المواطن والوطن عبر رحلة الخلود التي عبر عنها مولود قاسم بقوله على لسان فيخته: "إن الذي يريد الخلود لنفسه لابد أن يريده

لوطنه، والحب لا يتعلق إلا بالخالدات، إن الوطن خالد، الذي يريد الخلود لوطنه إرادة حقة يدركه لا محالة "[8].

إن بناء المواطنة بتجاوز صيغ القوالب البيولوجية الجاهزة عبر الأعراق أو التي تحاكي صورها النماذج الثقافية عبر الأرصدة الدينية والعرفية لا تتم إلا عبر ثقافة الحوار الذي يلتقي رأسا مع معاني التواصل المشبع بروح الحب للآخر بداية باعتباره مجاوبة وليس انقطاعا[9]، وانتهاء بأنه ضرب من الأدب الرفيع وأسلوب من أساليبه"، فهو المراجعة في الكلام بمعنى التحاور[10]. لقد فتح عهد الديمقراطية والتعددية السياسية والنقابية الباب على مصراعيه للولوج إلى مجال التعايش عبر الحوار، فالتعايش في مستوياته السياسية والاديولوجية، أو الاقتصادية أو الثقافية، سواء في صورته الدينية أو اللغوية تجاوزت مآزقه الدولة الفتية (دولة الاستقلال) عبر الدساتير المختلفة والذي سنحاول في كنفها فك التشابك في مفاهيمها بداية من المجسد (العرقي) وانتهاء بالرمزي (اللغوي والديني).

2- من السلالة إلى العرق: زوال حدود الفواصل في تركيبة المجتمع الجزائري: ذهب قاموس المورد إلى ترجمة كلمة "Ethnie " من الانجليزية إلى العربية على أنها تعني عرق، وأن مصطلح " Ethnologie"على أنه علم نشوء الأعراف. لقد كان استعمال مصطلح العرقية حديثا في العلوم الاجتماعية ولم يظهر في القواميس إلا في بداية السبعينات في المنجد "Oxford dictionnary"[11] (سنة 1972). أما في اللغة العربية فقد نقلت الكلمة الأجنبية بترجمتين الأولى حرفية وتعني الإثنية وأخرى دلالية وتعني عرقية، ويعود الأصل اللغوي للكلمة إلى اللفظة اليونانية القديمة "Ethnos " ومعناها جماعة بشرية ينحدر أفرادها من ذات الأصل.

يركز بعض الباحثين على الأصل كعنصر أساسي وعامل مهم لتعريف العرقية، وبأن العرق يرتكز على الجانب الجسماني والطبيعي البيولوجي والجيني[12]، هذا الاعتماد على الأصل مرفوضا من طرف الأنثربولوجيين وأخصائي علم الجنيات بسبب عدم وجود عرقية نقية بسبب الهجرات والتنقل عبر الحدود الجغرافية المختلفة والتزاوج، في المقابل ظل استخدام السلالة

أحيانا بديلا عن العرق، رغم أن السلالة هي جماعة من الناس يمتلكون في غالبيتهم ملامح فيزيقية سلالية مشتركة كلون الجلد وشكل الرأس وملامح الوجه وطول القامة[13]، وبذلك يكون مفهوم تجاوز العرق لهذه الخصائص لكي يستقر على الاشتراك في روابط ثقافية مشتركة كوحدة اللغة أو الثقافة.

لقد انتقلت التعريفات من التأكيد على العرق بدلا من السلالة للأسباب المذكورة (عدم وجود سلالة نقية) وأخذت العرقية معنى مجموعة من السكان لها أسطورة الأصل المشترك وتقاسم ذكريات تاريخية ولها عناصر ثقافية ومرتبطة بإقليم خاص ومتضامنة[14]، وهذا ما حصل عبر النقلات السلالية والعرقية التي مرت على الجزائر.

فمنذ القدم كانت الجزائر مطمعا وملتقى لتعدد الثقافات سواء بالاستعمار القديم (الوندالي، البيزنطي، الروماني...) أو الوجود العثماني أو عبر قوافل الهجرة منذ فجر السلام، وآخرها الاستدمار الفرنسي، وأصبح الاختلاط العرقي عبر المصاهرة وتقاسم المصالح المشتركة: الزراعية والتجارية خاصة، مصدرا لمحو حدة الفواصل العرقية واللغوية، وعبر التنشئة الاجتماعية وبمقاسمة الفضاء الدراسي تجاوز المواطن الجزائري إشكالية الوجود في الواقع والمخيلة، لأن مجموع الاستعدادات الجسدية والذهنية الدائمة التي تترتب على عملية التنشئة الاجتماعية للفرد والتي تجعل منه فاعلا اجتماعيا في إطار مجال اجتماعي معين والتي يطلق عليها (الاستعدادات الجسدية والذهنية) (habitus) أصبح مصطلحا تشكل من خلال تصور فئة معينة من الأفراد وتشربهم لنمط معين من الوجود جعلهم يتجاوزون التعارض بين الوعي واللاوعي وهو بذلك يسمح بعدم حبس الواقع الاجتماعي في الأذهان ومعايشته في صورة أحلام قد تتحول من خلال كبت الهوية إلى صور العنف، ولكن يصل إلى مبتغاه بأن يجسد الفاعل الاجتماعي ذاته خارجيا ويمارس هويته بتناغم مع الآخر الذي يقاسمه الحيز الزمكاني[15].

3- التعدد المذهبي مسلم بنائي في ثقافة التعايش: التعددية تعني في جوهرها التسليم بالاختلاف: التسليم واقعا لا يسع عاقلا إنكاره، والتسليم به حقا للمختلفين لا يملك أحد أو سلطة حرمانهم منهم، بينما يرى محمد عمارة التعدد بأنه تنوع مؤسس على تميز وخصوصية[16]. إن مبدأ الحرية يتلازم مع مبدأ التسامح

وهما قطبان في الحياة الاجتماعية لا يمكن الحديث عنهما إلا بمفهوم الغيرية ووجود الآخر في الفضاء الزمكاني، والتسامح على حد تعبير محمد الطاهر بن عاشور: هو إبداء السماحة للمخالفين للمسلمين بالدين وأن هذا اللفظ يدور حول حرية الأخر غير المسلم في عقيدته. هذا المفهوم يرتبط بالحرية التي هي أربع: حرية الاعتقاد، حرية التفكير، حرية القول، حرية الفعل[17].

إن حرية المعتقد داخل الحلقة الكبرى وهي الإسلام بما يحتويها من تعدد مذهبي بالتسامح وفتح باب حرية المعتقد ما دام أن القصد الجوهري يتعدى من يخالف المعتقد في بيئة واحدة. فالمسلم أن يكون سنيا أو أشعريا أو أن يكون معتزلا أو خارجيا أو إمامي، فإن الفيصل فيها هي قواعد العلوم وصحة المناظرة التي تميز ما في هذه من مقادير الصواب والخطأ أو الحق والباطل.

كما أن وحدة الدين الذي يتمتع به المجتمع الجزائري (الإسلام) ناهيك عن وحدة المذهب (سني) يستلزم إكساب النشء معاني حرية الاعتقاد في الرأي وفي الأفكار المتعلقة بنمط الحياة ومظاهرها السلوكية خاصة في ظل الانفتاح الهائل في العالم الافتراضي على ثقافات العالم وأن تكون مناهجنا وأساليب تدخلاتنا تتعلق بالتسامح ورفض الجبر والقهر وتقديم الإقناع والحوار بدلا من الإقصاء والوصم.

لقد كانت تجربة أحداث غرداية (مذهب إباضي) محكا اختباريا لمدى صدق المقولة المقدمة سلفا، رغم ماحيك حولها من نعارات مذهبية بأغطية متعددة، تمكن في النهاية القارب الجامع الممثل في وحدة الدين أن يكون حصنا منيعا لتفويت فرصة دعاة الانشطار من باب التعدد المذهبي.

4- التعدد اللغوي محكا للتعارف: خاصية المجتمع الجزائري اللغوية تنطلق من التنوع الألسني (وجود أكثر من لغة) يتكلمها عرقين مختلفين،حيث تجاوز المزاوجة إلى ظاهرة التعدد اللغوي حيث يزاوج كل عرق اللغة المنطوقة وإن كانت هذه الخاصية تنطبق على الأمازيغ ، تسري في اتجاه واحد فهم متقني لعدة لغات (polyglotte) استخداما بالإضافة إلى لغة المستدمر[18].

هذا التعدد اللغوي يُعرف باستعمال منظومتين أو أكثر من جانب المتكلمين في متحدث واحد[19].

فهو خاصية إيجابية على حد تعبير "هارالد هارمان "، فهو ليس مجرد تعدد اللغات وإنما تنوع لغوي لا يمكن الاستغناء عنه من أجل مواجهة متطلبات الثقافة المحلية والمحافظة على السلوك الاجتماعي[20].

لقد عرف محمد الأوزاعي التعدد اللغوي المقابل العربي للكلمة بأنه يصدق على الوضعية اللسانية المتميزة بتعايش لغات وطنية متباينة في بلد واحد إما على سبيل التساوي إذا كانت جميعها لغات عالمية كالألمانية والفرنسية والإيطالية في الجمهورية الفدرالية السويسرية وإما على سبيل التفاضل إذا تواجدت لغات عالمية كالعربية بجانب لغات عامية، الهوسا، الغورمانشة، التوبو، السوناي زارما مثلا في جمهورية النيجر[21].

تشريعيا أقدمت الدولة الجزائرية الفتية على قطع الطريق أمام الدعوات التي تجعل من اللغة الأمازيغية مظلة من أجل تمرير أشكال التصدع في البنى الاجتماعية حيث تم رفعها إلى مصاف لغة وطنية عام 2002 ثم لغة رسمية في القانون الأعلى شهر فيفري 2016[22].

هذا التعدد اللغوي بل التنوع يأخذ معنى التنوع الإزدواجي الذي ينفتح على التنوع في الاستخدام الواحد للغة سواء اللغة العربية أو الأمازيغية حيث أن استخدام الازدواجية لنفس اللغة في مستويين: مستوى عال في المناسبات الرسمية وفي المؤسسات التعليمية والنصوص المكتوبة غالبا، ومستوى آخر وُصف بالهابط حيث الاستعمال في الحديث في الحياة اليومية العادية مثل استخدام اللغة العربية[23].

أو ازدواجية ممارسة في ترتيب اللغتين العربية والأمازيغية حيث ترد في الفقرة (1) من المادة (3): بأن اللغة العربية هي اللغة الوطنية والرسمية، وفي الفقرة (1) من المادة الرابعة: تمازيغت هي كذلك لغة وطنية ورسمية، ولكن هناك مستويين أعلى وأسفل حيث شهدت الفقرة (2) من المادة الثالثة: تظل العربية اللغة الرسمية للدولة[24].

في ظل التناغم والتفاهم ضمن حلقات الانتماء، تضمحل مثل هذه الدعوات للتمييز بين ترتيب اللغتين، حيث حلقة الانتماء اللغوي في الدائرة الجيو- سياسية الأولى هي الوطن العربي، والدائرة الكبرى للانتماء الكوني

(العالم الإسلامي) اختصرت الطريق أمام تعدد الشعوب والأعراق في لغة القرآن.

5- التعدد الثقافي تجاوزا من أجل بناء ثقافة العيش المشترك: تؤكد المادة الأولى (مادة 1) لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة "اليونيسكو" في بيانها بمناسبة اليوم العالمي للتنوع الثقافي للحوار والتنمية (21 ماي)، أن التنوع الثقافي ضروري مثل التنوع البيولوجي لقانون الكائن الحي"، فهو خاصية أساسية للوجود، له أسبقية طبيعية على المحتوى الموضوعي للثقافة الفعلية. لذلك ينبغي الحكم على الانتماء الثقافي للإنسان من زاوية معيارية الحقوق الأساسية، ويكون إصلاحها وتعديلها في معنى احترامها.

تعرف التعددية الثقافية على أنها سياسة في التعامل مع التنوع الثقافي، وأسلوبا في معالجة ظاهرة انبعاث الأقليات الثقافية، وترتكز على فكرة اقتسام السلطة ما بين الجماعات الثقافية ضمن مجتمع ما، اقتساما على أساس المساواة والعدالة، ترتبط بالتنوع الثقافي، فهي سياسة تنظيمية لهذا التنوع الثقافي. لذلك، يتوجب الاعتراف رسميا بالجماعات المتمايزة ثقافيا، ليتم تطبيق ذلك عمليا من خلال سياسات معينة. فيكون من واجب الدولة الاعتراف بتعدد المجموعات الإنثو-ثقافية وجعلها تتعايش تعايشا سلميا وملائما للمناخ السياسي العام في حدود إمكاناتها المتوفرة. فلا ينبغي أن يؤثر التنوع الثقافي في وحدة الدولة وتماسكها. هذا المعطى تجاوزته الدولة الجزائرية من خلال المصالحة مع الذات والهوية التاريخية وتم إدراج رأس السنة الأمازيغية (يناير) وترسيمه كعيد وطني تحتفل به الدولة والمجتمع.

إن التنوع الثقافي في الجزائر يعتبر تجاوزا للأزمة، أزمة الانتماء والهوية، كون الحياة الثقافية للشعوب هي روحها وكينونتها بها تتخذ هويتها وبفضلها تنتظم حلقات انتمائها في الفضاءات الجيوسياسية، وبالتالي يصبح تدهور الهوية وتصدعها هو أكبر خطر يهدد استقرار المجتمع.

إن الديمقراطية الثقافية التي تحلم بها بعض الدول، قد جعلت منها في بعض المجتمعات آلية دافعة منذ التخطيط العرقي الذي هو انتهاك للحق في عدم التمييز[25]، وفرضا للأحادية التي تلغي الآخر الذي يشاركك في الرقعة الجغرافية حيث تتجلى صور انعكاساته النفسية في إحداث جرح يتسع كلما

سرت الكراهية خاصة عند ممارسة مظاهر الثقافة علنا (على غرار الأعياد، الطقوس والعادات الاجتماعية)[26].

إن تبدد الاضطهاد ضمن الفضاء المتنوع ثقافيا والذي يتسم بالاعتراف المتبادل يعتبر بحق حصنا نفسيا واجتماعيا، هذا الاعتراف بالتعدد الثقافي في أبعاده الاجتماعية والنفسية والتشريعية يدفع بواجب وقاية الآخر كشرط وجودي متعلق بوجود الثقافة الأخرى خاصة عند انحصار بعض الثقافات في رقع جغرافيا محددة (على غرار بني ميزاب)، فالاعتراف بالثقافة الفرعية ممارسة وتشريعا يعتبر أكبر وقاية للوقوع في التعصب والعنف، ذلك أن انتماء الثقافات الفرعية إلى نفس حلقات الانتماء الكبرى العرقية أو الدينية يعتبر صمام الأمان ضد أشكال الإقصاء ومدخلا طبيعيا للحوار والتعايش في رقعة جغرافية واحدة.

إن الحلقات الكبرى الجامعة لأشكال الثقافات المتنوعة قد تم الفصل فيها عبر الانصهار التاريخي سواء تعلق الأمر بحلقة وحدة الدين (الإسلام) بمذهبيه (السني والإباضي) أو حلقة الانتماء الثقافية العربية، و أهمها حلقة الانتماء للعالم الإسلامي.

هذا الفصل في حلقات الانتماء يعزز معنى رأس المال الثقافي (الموروث والمكتسب) الذي يعبر عن مجموعة من الرموز والمهارات والقدرات الثقافية واللغوية والمعاني التي تمثل الثقافة السائدة، والتي أختيرت لكونها جديرة بإعادة إنتاجها واستمرارها ونقلها خلال العملية التربوية، حيث يركز هذا المفهوم على أشكال المعرفة الثقافية والاستعدادات التي تعبر عن رموز داخلية مستدمجة تعمل على إعداد الفرد للتفاعل بإيجابية مع مواقف التنافس وتفسير العلاقات والأحداث الثقافية[27].

6- الدول الحديثة ومشروع المواطنة: إن المجتمعات التي عرفت التعدد العرقي والمذهبي رغم سيادة عنصرا عرقيا أو مذهبيا، انتقلت في بناء دولتها الحديثة من الدعوة إلى روح القومية وذوبان الأقليات في منطق الأغلبية المسلطة - كما فعلت القومية العربية أو التركمانية في زمن ما- بل إلى بناء تشاركي يقوم على مبدأ المواطنة التي تحتكم للدساتير الوافية للحقوق والعارضة لمعايير التداول عبر النهج الديموقراطي.

فالمواطنة محددة بمنظومة التمثلات والسلوكيات والعلاقات والقيم الاجتماعية، أي كمرجعية معيارية وقيمة اجتماعية، فهي مجموعة من القيم لتدبير الفضاء العمومي المشترك لتحدد أهم تجلياتها في الانتماء للوطن والتمتع بحقوق المواطنة والالتزام بواجباتها والمشاركة في تدبير الفضاء العام الدال على التنشئة الاجتماعية التي تحاول تربية الفرد/المواطن على تبني القيم السياسية والقانونية والمعرفية لبنية مفهوم المواطنة لتنعكس في سلوكياته وعلاقته الاجتماعية داخل الفضاء العام المشترك للوطن الذي في المفهوم السياسي المتداول يدل على معنى مادي، بل إنه يدل على معاني وجدانية وروحانية تتجاوز حدوده المكانية[28].

إن الوطن باعتباره المنزل يقيم فيه الإنسان وهو موطنه ومحله، وينسج فيه الفرد علاقات أفقية مع بني جنسه متعددي الثقافات، تعبر عن حقيقة المواطنة التي تربط الفرد بالدولة من ناحية، والفرد وسائر المجتمع من ناحية أخرى، يجد فيها المواطن أمنه في ظل طبيعة الدولة القائمة على المعاني الحقيقية للمواطنة حيث تشير دائرة المعارف البريطانية - مثلا- إلى أن المواطنة بوصفها علاقة بين الفرد والدولة، حيث يدين بموجبها الفرد بالطاعة والولاء للدولة ومن ثم يحق له أن يتمتع بحمايتها[29]، تلك الحماية التي تتعدى البعد الفيزيقي إلى كافة أشكال الرمزية الثقافية.

هذا المعنى يصدقه قول محمد عابد الجابري الذي يرى أن المواطنة هي: البحث عن علاقة السلطة بالمواطن والمواطن بالسلطة، والحق أن ما يلفت النظر في الفكر العربي الحديث والمعاصر هو ضمانة الخطاب السياسي فيه، نقصد الخطاب الذي يطرح مشكلة الدولة والمجتمع والعلاقة بينهما من منظور يعالج بالأساس مسألة السلطة[30].

مفهوم المواطن استغرقت فيه الدول الكبرى حدوده في ما يخص أبنائها (لكن مازالت تدق به في مجتمعات الأهالي) حيث مصطلح مواطن "Citoyen" وما يقابله من مواطنة "Citoyenneté" تجاوزته الدساتير حيث أقدمت الجمعية الفرنسية مثلا بتاريخ (12 جويلية 2018) على حذف كلمة عرق من الدستور وجاء في المادة الأولى المعاد كتابتها، "تضمن الجمهورية المساواة أمام قانون جميع المواطنين دون تمييز بسبب الجنس أو الأصل أو الدين" ، بدلاً من "دون

تمييز في الأصل أو العرق أو الدين"، وبالتالي أصبحت الهوية انتسابا ثقافيا أو انتسابا إلى المعتقدات وقيم ومعايير معينة تحددها الثقافات الاجتماعية التي ينتمي إليها الفرد والتي يكتسبها من خلال الولادة وعملية التنشئة الاجتماعية السوية التي يمر بها في حياته وليست انتسابا للعرق بل إلى ثقافة المجتمع الواحد[31].

لقد أغلق الدستور الجزائري الباب أمام التأويلات المحبكة من قبيل الأقليات، حيث ضمن الدستور في مادته 38 "أن الحريات الأساسية وحقوق الإنسان والمواطن مضمونة، وتكون تراثا مشتركا بين جميع الجزائريين والجزائريات، واجبهم أن ينقلوه من جيل إلى جيل كي يحافظوا على سلامته وعدم انتهاك حرمته"[32]. هذا التراث المشترك الذي يتكون ممارسة ويمرر عبر الأجيال هو الكفيل بمحو تلك الحدود العرقية واللغوية المتصارعة، حيث تصبح سلطة القانون ضمن الدولة هي المرجع وهذا ما أكدت عليه المادة 32 "على أن المساواة أمام القانون دون التمييز بين المواطنين سواء على أساس المولد أو العرق أو الجنس أو الرأي أو أي شرط أو ظرف آخر إما شخصي أو اجتماعي"[33].

كما كرس الدستور الجزائري نهجا يقطع الطريق أمام استغلال العامل الثقافي الذي هو محور المناورات الهامشية حول إشكاليات اللغة الفرعية أو ممارسة الطقوس في تجليات البعد الثقافي العرقي، بأن تحمي الدولة الثقافة بل إعطاء الحق فيها، وأن تجعل أشكال الثقافات الفرعية ضمن اهتماماتها بالمحافظة على التراث الثقافي الوطني المادي وغير المادي (المادة 45) [34].

هذا الانتساب لثقافة المجتمع الواحد هو أساس تكوين رأس مال اجتماعي الذي هو حسب بورديو "كم الموارد الواقعية أو المحتملة التي يتم الحصول عليها من خلال امتلاك شبكة من العلاقات الدائمة المرتكزة على الفهم والوعي المتبادل، و ذلك في إطار الانطواء تحت لواء جماعة معينة، فالانتماء إلى جماعة ما يمنح كل عضو من أعضائها سندا من الثقة والأمان الجماعي[35]. هذان العاملان (الثقة والأمان) لا يضمن توفيرهما ورعايتهما إلى تحت مظلة الدول التي تعترف بتعدد ثقافاتها، البانية لهويتها ليس فقط بكونها امتدادا ووفاء

للذات ولكن تغير وتحول يعطي للاختلاف والغيرية وظائفها التكوينية في الأنا، فالهوية ليست انغلاقا أو انطواء على الذات وإنما انفتاح وفهم وتواصل وفاعلية[36].

خاتمة:

تبدو معيقات المواطنة أمام بنية التركيبة الاجتماعية العشائرية والقلبية للمجتمع الجزائري إشكالا أمام المسعى المكلل بالجهود الرامية إلى تفكيكها، لكن ما يضمن مدى فعالية المسعى هو التكفل والارتقاء بالحقوق في إطار التشريع الذي يأخذ معنى الالتزام ليس اعترافا فقط بل ممارسة.

لم تعد الشعوب عبر أصقاع العالم تسعى إلى الاستحواذ على الرقعة الجغرافية ولا على ممارسة التعسف القائم على الأغلبية بقدر ما لجأت - والفضل يعود إلى التربية والتعليم- إلى تبني التعايش وتقاسم الواجب كما تتقاسم الحقوق، خاصة أمام لجوء كيانات كبرى إلى تكتلات تبحث عن أدنى شروط الالتقاء من أجل عقد الحلف والتكتل على غرار الاتحاد الأوروبي الذي تجاوز الحدود الجغرافية من أجل محو الفواصل الثقافية.

داخل المجتمعات المثقفة، تضمحل الفروق والحدود لتبعث الإنسان ضمن أفق جديد اسمه المواطنة. هذه الأخيرة أصبحت مطلبا في المجتمعات العربية والإسلامية بسبب تعدد المشارب الثقافية وتنوع الأعراق والألسن داخل المجتمع الواحد، مما حتم على دولها أن تسعى لتحقيق التناغم والتآلف الاجتماعي ليس عبر التشريع فحسب ولكن بفضل مشاريع تربوية تعليمية تعاضد بها مشاريعها التنموية.

إن التجاوز الذي يلخصه التحول من الهوية الأصلية إلى الهوية الوسيطة ومنه إلى الهوية الواقعية[37] هو تجاوز أساسه عبور الفواصل العرقية المشكلة في هويات مغلقة نحو الوسيطة التي هي تمازج بين الهويات المتعددة، بهدف الانصهار الذي تضمنه الدولة الوطنية حتى تتشكل الهوية الواقعية.

فالدولة الوطنية (دولة الاستقلال) تداركت إشكاليات ممارسة الهوية الواقعية واستطاعت في مسيرتها إرساء مبدأين أساسين هما الحوار والتعايش على

طريق المواطنة متجاوزة العوائق الذاتية المشكلة لكيانها: الاستلاب العرقي والاستعلاء الثقافي في صورته اللغوي والمذهبي في عالم شديد الاستقطاب.

الهوامش:

[1]- جميل صليبا: المعجم الفلسفي، مجمع اللغة العربية، القاهرة، عالم الكتب، بيروت، 1979، ص 131.

[2]- عبده الحلو: معجم المصطلحات الفلسفية، المركز التربوي للبحوث والإنماء، لبنان، 1994، صص:47-48.

[3] - Paul Ricœur ; soi même comme un autre, , Edit : Seuil, 1990, p345.

[4]- موسوعة العلوم الاجتماعية:، ميشل مان ، تعريب: عادل الهواري و سعد مصلوح ، مكتبة الفلاح ، الكويت، 1984، ص 110

[5]- جبران مسعود: الرائد معجم لغوي معاصر، دار العلم للملايين،بيروت، مجلد 1، 1992، ص 311.

[6]- الجريدة الرسمية (ج، ج، د، ش): تعديل الدستور، العدد 4، المادة 38،السنة 53، 2016.

[7]- الجريدة الرسمية (ج، ج، د، ش): تعديل الدستور، العدد 4، المادة 42، السنة 53، 2016

[8]- قاسم نايت بلقاسم مولود: إنية وأصالة، دار الآمة، الجزائر، 2013، ص 69.

[9]- الرازي أبو بكر محمد: مختار الصحاح، مادة حوار، دار الكتب العلمية، بيروت، د ط، ص 161.

[10]- الألمعي زاهر: مناهج الجدل ، مطابع الفرزدق التجارية ، الرياض، (د ت)، ص 42.

[11]- Oxford Dictionnary : Oxford Dictionnary for National Biography, ethnic, 2018

[12]- مارك أوجيه ، جان بول كولاين: الأنثربولوجيا، ترجمة: جورج كتورة، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط 1، 2008، ص24.

[13]- منير بعلبكي:.قاموس انجليزي عربي، بيروت، دار العلم للملايين، 1981، ص15.

[14]- Ghazer.N & Moynihan D.P: Ethnicity theory and Experience (Massachussets: Harvard University press. 1975, p102.

[15]- بورديو ، بيير: أسباب عملية إعادة النظر للفلسفة، تعريب أدوار مغيث، (د ط)، دار الأزمنة الحديثة ، بيروت، 1998، ص67.

[16]- أنيس مالك طه : التعددية الدينية رؤية إسلامية ، منشورات الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا، ط1، 2005، ص05.

[17]- محمد الطاهر ابن عاشور: أصول النظام الاجتماعي في الإسلام . الشركة التونسية للتوزيع، تونس، ط2، 1985، ص 42.

[18]- كمال بشر: علم اللغة الاجتماعي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط3، 1997، ص12.

[19]- محمد التونجي وراجي الأسمر: المعجم المفصل في علوم اللغة، دار الكتب العلمية، بيروت، 1993، ص25.

[20]- حافظ إسماعيل علوي وآخرون: اللسان العربي وإشكالية التلقي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيت النهضة، بيروت، 2007، ص64.

[21]- محمد الأوزاغي: التعدد اللغوي وانعكاساته على النسيج الاجتماعي ، مطبعة النجاح الجديدة ، الرباط ، ط1، 2002، ص11.

[22]- الجريدة الرسمية (ج، ج،د،ش): تعديل الدستور، العدد 4، السنة 53، 2016.

[23]- إبراهيم صالح الفلاي: ازدواجية اللغة، النظرية والتطبيق، مكتبة الملك فهد الوطنية أثنا النشر، الرياض، ط 1، 1996، ص 76.

[24]- الجريدة الرسمية (ج، ج، د، ش): تعديل الدستور، العدد 4، السنة 53، 2016.

[25]- سامح فوزي، سمير مرقص: إدارة التعددية الدينية، الأقباط في مصر نموذجا، مكتبة الإسكندرية، 2013، ص24.

[26]- ويل كميلكا : أوديسا التعددية الثقافية. ترجمة إمام عبد الفتاح إمام، سلسلة عالم المعرفية ج2، الكويت، 2011، ص15.

[27]- بورديو، بيبر: أسباب عملية إعادة النظر للفلسفة، تعريب أدوار مغيث ،(د ط)، دار الأزمنة الحديثة، بيروت، 1998، ص 34.

[28]- زروخي إسماعيل: الدولة في الفكر العربي الحديث، دار الفجر، مصر، ط 1، 2000، ص 16.

[29]- حمدي مهران: المواطنة والمواطن في الفكر السياسي، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، ط 1، 2012، ص61.

[30]- محمد عابد الجابري: الخطاب العربي المعاصر، بيروت، ط5 ،1994، ص78.

[31]- ثائر رحيم كاظم : "العولمة والهوية والمواطنة"، مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية، الأردن، المجلد2، العدد1، 2009، ص 168.

[32]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الجمهورية، الأمانة العامة الحكومة، مارس 2016، ص6.

[33]- نفس المرجع، ص05.

[34]- نفس المرجع ، ص07.

[35]- Bourdieu, Pierre; « the forms of capital » in: John Richardson. Handbook of theory and research for sociology of Education. Westport, Conn : Greenwood Press, 1986, p66.

[36]- التريكي فتحي: بول ريكور فيلسوف الغيرية، مجلة أوراق فلسفية، مركز النيل للكمبيوتر، القاهرة، العدد8، 2003، ص 52.

[37]- ريتشارد مينش: الأمة والمواطنة في عصر العولمة، من روابط وهويات قومية إلى أخرى متحولة، ترجمة عباس عباس، منشورات الهيئة العامة للكتاب، سوريا، 2010، ص 84.